

الصادرات ودورها في الاقتصاد الليبي

د. المحجوبي خالد

كلية القانون والاقتصاد

جامعة السابع من ابريل - صرمان - ليبيا

SUMMARY:

This study represents an attempt to examine the view of export of Libya during the period of study.

The study highlights on the discover of Libyan exports and the structure of it and study the rate of terms of trade between Libyan economy and world economy.

Finally this study reach to some conclusion :-

1-Oil is the main export's commodity.

2-The main items of non-oil exports characterize as a commercial transactions based on barter which not take the cost of goods in consider.

3- The terms of trade between Libya and world economy was to tend to the favors of world economy.

المخلص:-

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع الصادرات الليبية من خلال دراسة معدلات الانفتاح والانكشاف للاقتصاد والتركيب السلعي للصادرات الليبية ، كذلك التعرف على معدلات التبادل التجاري للاقتصاد الليبي من حيث إنها في صالح الاقتصاد الوطني أم لا ، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج منها .

- اعتماد القطاع التصديري على تصدير سلعة واحدة.

- إن اغلب الصادرات غير النفطية هي في شكل صفقات تجارية تتم في إطار المقايضة ولا يراعى فيها أي أساس للتكلفة.

- معدلات التبادل التجاري في اغلبها تسير في صالح الاقتصاد الليبي.

مقدمة :

للصادرات أهمية كبيرة في عملية النمو والتنمية الاقتصادية وذلك بسبب دورها التوسعي في مجال الإنتاج والتسويق للاقتصاد الوطني عن طريق فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المحلية، كما إن أهمية الصادرات تأتي في اعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في الأسواق الدولية وهو ما ينعكس على رصيد الدولة في العملات الصعبة المحركة لكل الأنشطة في الاقتصاد.

وتهدف هذه الدراسة التعرف على الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد الليبي من خلال دراسة مجموعة من الموضوعات وهي :

أولاً: الصادرات والنمو الاقتصادي.

ثانياً: واقع الصادرات الليبية.

ثالثاً: تشجيع الصادرات الليبية وإثره على النمو الاقتصادي.

رابعاً: معدلات التبادل الدولي للصادرات الليبية.

ثم نختم البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات التي يراها الباحث ضرورية.

المشكلة البحثية

تلعب الصادرات دوراً حيوياً إذ تعتبر الممول الوحيد للبلد من العملة الصعبة التي من خلالها يتم الاتفاق على كل القطاعات الاقتصادية الأخرى. ومما يزيد المشكلة تعقيداً إن النسبة العظمى في الصادرات الليبية تتركز في عنصر واحد وهو النفط الذي تتغير أسعاره من فترة إلى أخرى حسب ما يتجدد في السوق العالمي التي تؤثر فيه عوامل الطلب والعرض العالمي والتي بدورها تتأثر بما يجري في العالم بين الحين والآخر من أزمات ومتغيرات على الساحة الدولية أضف إلى ذلك دور بعض المنظمات كالأوبك وهو ما يعني إن الاعتماد على هذه السلعة (النفط) قد يعرض اقتصاد البلاد للمخاطر وبالتالي جاءت هذه الورقة لدراسة هذه المشكلة وإمكانية التعرف عليها.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه يعالج إحدى المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الليبي وهي اعتماد هذا الاقتصاد على الصادرات من سلعة واحدة ، الأمر الذي قد يترتب عليه مستقبل مهدد بالمخاطر إذا لم يستغل هذا النوع من الصادرات استغلالاً أمثل يسهم في تنويع قاعدة التصدير في الاقتصاد وبالتالي نتعرف على ما مدى مساهمة هذا النوع من الصادرات في تنمية القطاعات الأخرى في الاقتصاد والنهوض بها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- 1- دراسة واقع الصادرات الليبية.
- 2- دراسة الصادرات الليبية وإثرها على النمو.
- 3- دراسة معدلات التبادل الدولي للصادرات الليبية.

فرضيات البحث:

ينطلق هذا البحث في دراسته للمشكلة من الفرضيات التالية:

- 1- تحقيق الاستقرار والتنمية في ليبيا في الحاضر والمستقبل مرهون بتنويع مصادر دخلها من العملة الأجنبية.
- 2- معدلات التبادل بين الاقتصاد الليبي والاقتصاد العالمي تميل لصالح الاقتصاد الليبي على الرغم من اعتماد الاقتصاد الليبي على مصدر وحيد للنقد الأجنبي.

منهجية البحث:

تعرف منهجية البحث بأنها عبارة عن أسلوب تحليلي معين يتم أتباعه لتحقيق أهداف البحث .

وفي البحوث الاقتصادية هناك الكثير من الأساليب التحليلية التي يمكن اعتمادها وتطبيقها ، ومن أهم هذه الأساليب المتبعة في تحليل المتغيرات الاقتصادية : الأسلوب التحليلي الوصفي للمتغيرات الاقتصادية والأسلوب التحليلي الكمي للمتغيرات الاقتصادية.

في هذا البحث ستكون المنهجية هي الأسلوب الوصفي التحليلي المبني على جمع البيانات وتحليلها وتقويمها انسجاماً مع فروض وأهداف البحث.

مصدر البيانات والمعلومات:

لقد تم تحليل مشكلة هذا البحث وإعداده بالاعتماد على البيانات والمعلومات المقدمة من الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق والتقارير الاقتصادية والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي وبعض تقارير اللجان المختلفة وتم الاستعانة عند إعداد هذا البحث ببعض المراجع والكتب والدوريات والمطبوعات المتعلقة بجوانب الموضوع.

أولاً: الصادرات والنمو الاقتصادي.

ناد آدم سميث بأهمية التجارة في تصريف الفائض وتوسيع السوق وبالتالي الرفع من مستوى تقسيم العمل ومستوى الإنتاجية كما إن توسيع السوق يرفع من مستوى الإنتاج المحلي ويشجع عوامل الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج السنوي ومن ثم زيادة العوائد الحقيقية للثروة والمجتمع .

بعد آدم سميث جاء ريكاردو بمصطلح التكلفة النسبية في التجارة الحرة ونادى بأهمية قيام التجارة الدولية نتيجة لما تسهم به في زيادة الإنتاج وفي رفاهية المجتمع عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض أسعاره وإمكانية حصول الأفراد على المزيد من وحداته.

رفض جون ستيوارت مل فكرة آدم سميث حول الفائض على أساس إن الموارد قابلة للتطور ، إلا انه تقبل فكرة أهمية الآثار الديناميكية للتجارة (الآثار غير المباشرة) وأكد على أهمية الآثار الايجابية للاستيرادات على جهد العمل (اثر الدعاية والإعلان العالمي في لغة العصر) إن أدبيات التنمية مليئة بدماج النمو عن طريق الصادرات ويقال إن اقتصاد العالم في الماضي والحاضر هي عجلة النمو بل إن هناك من يقول انه لا يوجد تقريباً بلد استمر معدل نموه مرتفع لفترة طويلة فوق معدل صادراته.

كما إن لجنة بيرسون⁽¹⁾ أوضحت إن معدلات النمو لكل بلد من البلدان النامية بمفرده ومنذ سنة 1950 ف على علاقة مباشرة بالصادرات أكثر من علاقتها بأي مؤثر اقتصادي آخر .

إن المتأمل في اقتصاديات بعض البلدان مثل الصين واليابان يجد أنها قد استطاعت تحقيق معدلات نمو متميزاً بالصادرات الصناعية .

إن ذلك كله أدى إلى اعتبار إن التجارة الخارجية دافعاً قوياً نحو النمو والتنمية إلا إن هذه العبارات هي محل خلاف شديد بين العديد من اقتصاديو العالم ، إذ يرى البعض الآخر إن التجارة الخارجية هي السبب الرئيسي وراء تخلف العديد من البلدان النامية وتعرف هذه المشكلة الاقتصادية في الأدب الاقتصادي باسم التبعية التجارية وهي عبارة عن عملية تبادل غير متكافئ فصادرات الدول النامية سيكون تأثيرها محدود على النشاط الاقتصادي على عكس ما هو موجود في الدول المتقدمة ، إذ إن الصادرات لها تأثير كبير على النشاط الاقتصادي ، وهذا مرده إلى مجموعة من الأسباب أولاً عن جانب العرض إن المتأمل في الواقع الحالي للبلدان المتقدمة والنامية من ناحية الموارد الطبيعية ومستويات التقدم التقني ، فإنه وفقاً لنظرية الميزة النسبية ستستمر الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية ومصادر الطاقة للبلدان المتقدمة وتستمر في استيراد

السلع الصناعية والاستهلاكية وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الرفاهية للدول النامية والمتقدمة في الأجل القصير إلا أنه في الأجل الطويل أدى إلى التجارة بالشكل المنوه عليه سلفاً إلى حصر الدول النامية في مركز متدن مقارنة بالدول المتقدمة وحرمت من التمتع بمستوى اقتصادي مستقر في المدى الطويل أما من جانب الطلب فإن الطلب على السلع المنتجة بالبلاد النامية التي هي في أغلبها سلع أولية و سلع زراعية يزداد بمعدلات منخفضة وغير مستقرة من سنة إلى أخرى ، وذلك مرده إلى مجموعة من العوامل :-

- 1- انخفاض مرونة الطلب الداخلية بالنسبة لهذه السلع في الدول المتقدمة إذ لا تتجاوز الواحد الصحيح وهو ما يعني إن زيادة الدخول في الدول المتقدمة يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلع المستوردة في البلدان النامية بنسب صغيرة
- 2- عدم مرونة الإنتاج في أغلب الدول النامية بسبب العوامل التقنية وتدن مستويات الإدارة وخصائص السلع المنتجة وخاصة الزراعية منها حيث إن هذه السلع تنتج في مواسم معينة خلال السنة وعملية الزيادة أو التخفيض تحتاج إلى انتظار الموسم القادم ثم انتظار فترة الموسم بالكامل لأنه وكما نعلم إن إنتاج السلع الزراعية يتطلب وقت طويل قد يصل إلى سنة كاملة أو نصف سنة ، كما إن هناك بعض الأنواع التي يصعب تخزينها والاحتفاظ بها.
- 3- ظهور البدائل الصناعية للسلع المنتجة في الدول النامية مثل بدائل الطاقة والمطاط الصناعي والبلاستيك وغيرها كل ذلك أدى إلى قلة الطلب على المنتجات بالدول النامية مما أثر على صادراتها .
- 4- تطور الإنتاج الخدمي (النقل والتأمين والخدمات المصرفية والاتصالات وغيرها) بنسب تفوق تطور الإنتاج السلعي في الدول المتقدمة ومتدنية في الدول النامية ، مما انعكس على تكاليف الإنتاج والأسعار .
- 5- الرسوم الجمركية التي تعترض صادرات الدول النامية نتيجة لسياسات الحماية التي تتخذها الدول المتقدمة ضد وارداتها لحماية السلع البديلة المنتجة محلياً.

ثانياً:- واقع الصادرات الليبية:

يرتبط حجم وهيكل الصادرات لأي بلد بالقاعدة الإنتاجية لهذا البلد ونظراً لكون ليبيا من البلدان التي تتمتع بتوفر الموارد النفطية فمن الطبيعي إن يكون النفط يمثل النسبة الكبيرة من الصادرات ولغرض الوقوف على حجم الصادرات الليبية والواردات وعلاقتها بالنتائج المحلي لا بد من تحليل الجدول رقم(1) التالي.

جدول رقم (1): تطور حجم الصادرات الليبية للفترة 1994-2004(بملايين الدنانير)

السنة	الصادرات	الواردات	مجموع التجارة	الناتج المحلي	مجموع التجارة	الواردات
				الناتج المحلي الإجمالي %		

15	46.5	9913.5	4605.1	1487.9	3117.2	1994
16.3	46.8	10582.5	4950.6	1728.5	32222.1	1995
16.3	46.6	11782.5	5493.5	1914.8	3578.7	1996
16.6	43.4	12887.9	5594.2	2138.6	3455.6	1997
17.5	36.3	12610.6	4577.9	2203.8	2374.1	1998
13.7	39.9	14075.2	5610.8	1928.6	3682.1	1999
10.8	40.5	17620.2	7132.9	1911.4	5221.5	2000
14.3	43.3	18592.0	8054.4	2660.4	5394.0	2001
22.1	62.4	25246.0	15762.7	5585.7	10177.0	2002
20	72.9	28006.6	20404.5	5597.9	14806.6	2003
21.9	76.9	37861.7	29103.5	8255.2	20848.3	2004

الجدول من إعداد الباحث استناداً على :-

* الهيئة الوطنية للمعلومات، احصائيات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

* مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

ومن تحليل معطيات الجدول رقم (1) يلاحظ بان الصادرات الليبية قد بلغت أعلى قيمة لها في سنة 2004 مقارنة بالسنوات السابقة لها حيث قدرت الصادرات الليبية بنحو 20848.3 مليون دينار ليبي وذلك مرده إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية التي تشكل نسبة عالية جداً من إجمالي الصادرات الليبية حيث قدرت بنسبة 96.3 % ويعتبر الاقتصاديون إن الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات المنفتحة على العالم بدرجة كبيرة ويتضح ذلك من خلال حسابنا لمؤشرات الانفتاح الاقتصادي كما هو مبين فيما يلي :-

أ- مؤشر إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول رقم (1) يتضح إن هذه النسبة قد تراوحت ما بين 36.3 ، 72.9 وهي نسب عالية تشير إلى إن الاقتصاد الليبي على درجة عالية من الانفتاح على اقتصاد العالم حيث بلغت أعلى نسبة وهي 72.9 خلال سنة 2003، أما أدنى نسبة فكانت خلال العام 1998 ف ومن خلال المعايير المنفق عليها حول درجة الانفتاح والمدى الخاص بمنطقة الانتقال على هذا المؤشر وهو من

20 % إلى اقل من 45 %⁽²⁾ فإن الأمر يعني إن الاقتصاد الليبي قد دخل في مرحلة الانتقال خلال السنوات التي كانت فيها النسبة اقل من 45 % وهي السنوات 1997 ف واستمرت النسبة في الارتفاع ولكن في حدود منطقة الانتقال إلى نهاية سنة 2001 ف ، ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع فتجاوزت منطقة الانتقال .

ب- مؤشر إجمالي الموارد إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال استعراض النسب الواردة بالجدول رقم (1) والخاصة بنسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي نجد إنها قد تراوحت ما بين 10% و 22.1% وذلك خلال السنوات العشر الأخيرة في حين إن منطقة الانتقال بالنسبة لهذا المؤشر تقع بين 10% ، 20%⁽³⁾ فإذا كانت النسبة أكبر من 20% فإن الاقتصاد يعتبر منفتح على الاقتصاد العالمي وهو ما يعني أيضا إن هذا الاقتصاد على درجة عالية من التبعية التجارية ومن ثم التبعية الاقتصادية أما إذا انخفضت النسبة عن 10% فإنها تعني إن الاقتصاد قد انتقل إلى حالة الاستقلال الاقتصادي والمتأمل في الجدول رقم (1) يتضح له إن الاقتصاد الليبي خلال السنوات

العشر الأخيرة كان يقترب من اجتياز المدى الأعلى لمرحلة الانتقال وهو ما يعني إن الاقتصاد الليبي يعيش مرحلة الانفتاح عن العالم الخارجي إلا إن ارتفاع مؤشر أنتاج الاقتصاد الليبي وتبعيته للعالم الخارجي يؤكد حقيقة دور وأهمية التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد الليبي فهي المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي و الذي هو المصدر الرئيسي للسلع الإنتاجية والاستثمارية التي تساهم في تطوير كل القطاعات الاقتصادية .

جدول رقم (2): الصادرات الليبية (نفطية وغير نفطية وأهميتها النسبية)

خلال الفترة (1994 – 2004)

السنة	الصادرات الإجمالية	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية	
		القيمة بالمليون دينار	%	القيمة بالمليون دينار	%
1994	3117.2	2900.4	93.0	216.8	7.0
1995	3222.1	2966.0	92.1	256.1	7.9
1996	3578.7	3433.3	96.0	145.4	4.0
1997	3455.6	3275.2	95	180.4	5.0
1998	2374.1	2198.7	92.6	175.4	7.0
1999	3682.2	3488.9	95	193.1	5.0
2000	5221.5	4992.2	96	229.3	4.0
2001	5394.0	5142.2	95.3	251.8	4.7
2002	10177.0	9824.0	97.0	353	3.0
2003	14806.6	14047.4	95.0	758.6	5.0
2004	20848.3	20085.5	96.3	762.8	3.7

الجدول من إعداد الباحث استناداً على :-

* الهيئة الوطنية للمعلومات ، إحصائيات التجارة الخارجية ، أعداد مختلفة .

* مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

جـ تشجيع الصادرات الليبية وإثره على النمو الاقتصادي :

إن تشجيع الصادرات في أي بلد من البلدان يعتمد على الميزة النسبية⁽⁴⁾ التي يمتلكها في إنتاج السلع والخدمات ومدى إمكانية تطوير هذه الميزة كذلك قدرته على تنويع صادراته من السلع والخدمات ، إذ إن اعتماد البلد على نوع واحد من الصادرات دائماً رهين تطورات السوق العالمي لهذا النوع من الصادرات والمتأمل في الجدول رقم (2) الذي يوضح الصادرات الليبية الإجمالية النفطية وغير النفطية يجد إن أعلى قيمة للصادرات الليبية بلغت 20848.3 مليون دينار ليبي وذلك خلال العام 2004 ف مقارنة بال عشر سنوات الأخيرة وإن أدنى قيمة للصادرات الليبية خلال نفس الفترة كانت 2374.1 مليون دينار وذلك في سنة 1998 ف ، كما يلاحظ إن نسبة الصادرات النفطية خلال عام 2004 ف بلغت 96.3% في حين كانت النسبة الباقية للصادرات الأخرى غير النفطية وهي 3.7% وهي نسبة ضئيلة جداً . كما نلاحظ إن نسبة الصادرات النفطية لإجمالي الصادرات خلال العشر سنوات الأخيرة لم تنخفض عن 92.1 وهو ما يعني إن الصادرات النفطية تشكل نسبة عالية من جملة الصادرات الأمر الذي يؤكد اعتماد القطاع التصديري على سلعة واحدة وهي الصادرات النفطية ويؤكد ضالة مساهمة الصادرات غير النفطية من جملة الصادرات.

إن المتأمل في الاقتصاد الليبي يجد انه اقتصاد اعتمد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة تقريباً منذ اكتشاف النفط و بداية إنتاجه وتصديره الذي مضى عليه نصف القرن الأمر الذي يطرح سؤال الم تكن هناك محاولات لتوسيع القاعدة الإنتاجية؟ ومن ثم التصدير أي تنويع الصادرات؟

نعم كانت هناك محاولات كثيرة واستغرقت من الوقت أكثر إلا إن المشكلة في وجود الدولة كمنتج ومصدر ومستورد ومستثمر وحيد (بيروقراطية الدولة النفطية ومعضلة التنمية) أي إن الدولة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات قد سيطرت على كل القطاعات الاقتصادية وكان الغرض من خلال ذلك هو تحقيق أهداف النمو والعدالة الاجتماعية، ومنذ أواخر عقد التسعينات بدأ الانتباه إلى هذه السلبيات (لقد سرّع تدهور أسعار النفط في أواخر التسعينات في التعجيل بوضع حد لهذه السياسات والسماح للقطاع الخاص بتحقيق الهدف المطلوب إلا وهو وضع حد لسيطرة الدولة على قطاع التجارة) (5). وبالتالي فإن تشجيع الصادرات لا يتحقق ويأتي مفعوله إلا من خلال تقليص القطاع العام والاتجاه إلى تشجيع القطاع الخاص حتى يتبوء مكانه ويسهم في عملية التنمية.

جدول رقم (3): الصادرات الليبية حسب أقسام السلع خلال عام 2004

الدليل	الصف	القيمة بالدينار الليبي	القيمة بالدولار الأمريكي
0	مواد غذائية وحيوانات حية	3242847	2592203.8
1	مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود		
	جلود وفراء خام	293543	234646
	عجائن ونفايات وفضلات الورق	317034	253424
	ألياف النسيج (غير مصنعة في شكل غزل ونسيج)	911584	728684
	خامات المعادن وفضلات المعادن	17655	14112.7
	مواد خام من اصل حيواني أو نباتي لم تذكر في مكان آخر	12600	10071.9
	المجموع	1552416	
3	الوقود المعدنية والمحروقات		
	النفط ومنتجات تقطير النفط والمواد المتعلقة بها	19782365188	15812949640
	الغاز الطبيعي والغاز المصنع	303185893	242354830.5
4.	مواد كيميائية		
	عناصر كيميائية ومركباتها	384442685	307308301.4
	قطران معدني و مواد كيميائية خام من أصل نفطي أو غاز طبيعي	2442462	195253.4
	مواد الدباغة والصباغة والتلوين	145182	116052.8
	أدوية ومستحضرات الصيدلة	1250	999.2
	أسمدة مصنعة	200489827	160263650.7
	متفجرات ومنتجات الأصناف النارية	78609243	62837124.7
	مواد البلاستيك ومنتجات اصطناعية و سليلوزي تركيبية	9758766	7800772.2

	675889415	المجموع	
5		مصنوعات مصنفة على أساس المواد التي صنعت منها	
	1348353.3	الجلود ومصنوعاتها التي لم تذكر في مكان آخر والفراء المجهز	1686790
	49760.2	مصنوعات المطاط التي لم تذكر في مكان آخر	62250
	4272766.6	مصنوعات من معادن غير حديدية لم تذكر في مكان آخر	5345231
	52295996.8	الحديد والصلب	65422292
	246217.4	معادن غير حديدية	308018
	305625.89	مصنوعات المعادن التي لم تذكر في مكان آخر	382338
	73206919	المجموع	
6		الإلات ومعدات النقل	
	535571.54	آلات ومعدات وأجهزة كهربائية	670000
	61419.8	آلات وأجهزة كهربائية لم تذكر	74318
	6495396.5	السيارات بما في ذلك السيارات ذات الاستعمالات الخاصة	8125741
	8870059	المجموع	
7		مصنوعات مختلفة	
	2067	الأثاث وأجزاء الأثاث	2586

الجدول من إعداد الباحث استناداً على:

- * الهيئة الوطنية للمعلومات، إحصاءات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.
- * مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- * تم احتساب القيمة بالدولار الأمريكي حسب سعر الصرف الرسمي لسنة 2004 الذي كان يساوي 1.251 استناداً على البيانات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية الربع الرابع 2004.

إن المتدبّع للبيانات الواردة عن الصادرات الليبية يجد إن بئد الصادرات غير النفطية ضئيل جداً وغالباً ما تكون التبادلات في هذا الجانب في شكل صفقات تجارية لاغير متمثلة في مواد غذائية وحيوانات حية ومثل هذا الصنف عام 2004 كانت الأسماك بقيمة 3242847 دينار ليبي أي بنسبة ضئيلة جداً من إجمالي الصادرات الليبية لنفس العام وكان الصنف الثاني متمثل في المواد الخام غير الصالحة للأكل مثل الجلود والفراء الخام وبقايا وفضلات الورق، ألياف النسيج غير المصنعة في شكل غزل أو نسيج وخامات المعادن وفضلاتها و مواد خام من اصل حيواني أو نباتي حيث كان مجموع هذا الصنف خلال عام 2004 بـ 1552416 دينار ليبي ويشكل هذا الصنف كذلك نسبة ضئيلة جداً من إجمالي الصادرات الليبية وكذلك من إجمالي الصادرات الليبية غير النفطية وأما الصنف الثالث فمثل المواد الكيميائية كما هي موضحة بالجدول رقم (3) وتشكل نسبة عالية من جملة الصادرات غير النفطية حيث كانت 89% خلال عام 2004 ف، كما شكلت نسبة 3% من جملة الصادرات الليبية خلال نفس العام الأمر الذي يعني الأهمية النسبية للصادرات الكيميائية بالنسبة لإجمالي الصادرات الليبية وتمثل الصنف الرابع في المصنوعات التي صنعت في الغالب حسب المواد المصنوعة منها وتمثلت في المصنوعات الجلدية ومصنوعات المطاط وصناعة الحديد والصلب ومصنوعات الورق ومصنوعات الخشب والفلين عدا الأثاث ومصنوعات الغزل والنسيج ومصنوعات المعادن غير الحديدية، حيث كانت قيمة الصادرات من هذا النوع 73206919 دينار ليبي وهو ما يشكل نسبة 9% من إجمالي الصادرات غير النفطية

خلال عام 2004 أما الصنف الخامس متمثل في آلات ومعدات الذقل بقيمة 8870059 دينار ليبي أي بنسبة 1% من إجمالي الصادرات غير النفطية . أما الصنف السادس متمثل في المصنوعات المختلفة مثل الأثاث وأجزاء الأثاث حيث كانت بقيمة 2586 دينار ليبي وهي نسبة ضئيلة جداً من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال العام 2004 والملاحظ إن معظم هذه السلع تم إنتاجها بتكلفة عالية لاعتمادها على عناصر إنتاجية مستوردة . أما بالنسبة للصادرات الليبية النفطية فهي كما أسلفنا تشكل نسبة عظمى من إجمالي الصادرات الليبية وتتكون من شقين الأول النفط ومنتجات تقطيره والمواد المتعلقة بها بقيمة 18819782365188 دينار ليبي أي بنسبة 98% تقريباً والشق الثاني يتمثل في منتجات الغاز الطبيعي والغاز المصنع بقيمة 303185893 دينار ليبي أي بنسبة 2% تقريباً من جملة الصادرات النفطية خلال العام 2004.

د- معدلات التبادل الدولي للصادرات الليبية :

إن المقصود بمعدلات التبادل التجاري الدولي هو المقدار الذي يمكن الحصول عليه في مقابل ما تم إنفاقه بين الدول المتبادلة⁽⁶⁾ حيث إن هناك آثار اقتصادية تلحق بالدول المتبادلة وهو ما جعل الدول تهتم بقياس معدلات التبادل وتتبعه عبر الفترات الزمنية المتعاقبة، وكثيراً ما تهتم الدول النفطية بقياس هذه المعدلات وبالذات الدول التي تعتمد في صادراتها على القطاع النفطي، حيث يدور النقاش وباستمرار في منظمة الأوبك على كمية السلع والخدمات التي تحصل عليها الدول المصدرة للنفط مقابل تصديرها لبرميل النفط وهو ما يعني تماماً معدل مبادلة البرميل من النفط (الصادرات) مع باقي السلع والخدمات المستوردة (الواردات) وعند حديثنا عن معدلات التبادل التجاري ينبغي أن تميز بين أنواع مختلفة من هذه المعدلات والتي منها⁽⁷⁾:-

-معدل التبادل التجاري الصافي :

ويعني هذا المعدل ما هو حجم مبادلة وحدة الصادرات مع عدد الوحدات من الواردات .

معدل التبادل إذا هو عبارة عن سعر الصادرات إلى سعر الواردات لبلد معين وبما إن البلد قد يصدر مجموعة كبيرة من السلع ويستورد أيضاً مجموعة كبيرة من السلع فإننا نستعوض عن أسعار السلع المصدرة والمستوردة بإيجاد رقم قياسي لكل من أسعار الصادرات وأسعار الواردات وبالتالي يمكن حساب معدل التبادل كالآتي :-

$$\text{معدل التبادل} = \frac{\text{الرقم القياسي لسعر الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

الرقم القياسي لأسعار الصادرات يحسب بأن تؤخذ سنة معينة تكون هي سنة الأساس ثم نحسب التغيرات التي تطرأ على أسعار إجمالي الصادرات بالنسبة لسنة الأساس ، حيث يكون الرقم القياسي لسنة الأساس (100) ثم تقسم أسعار الصادرات للسنوات الأخرى على سعر سنة الأساس ونضرب الناتج في (100) لكي نحصل على

الرقم النسبي أو الرقم القياسي لأسعار الصادرات. ويمكن أتباع نفس الطريقة مع الواردات بحيث نأخذ نفس سنة الأساس لحساب التغير في أسعار الواردات عن سنة الأساس ونحصل على الأرقام النسبية أو الأرقام القياسية لأسعار الواردات .

نقوم بقسمة الأرقام القياسية لأسعار الصادرات على الأرقام القياسية لأسعار الواردات ونضرب الناتج في (100) نحصل على رقم جديد هو معدل التبادل التجاري الصافي أما إذا كان البلد يصدر ويستورد مجموعات من السلع فإنه لحساب الرقم القياسي لأسعار الصادرات والواردات نقوم بإيجاد أوزان معينة تعكس حجم الصادرات أو الواردات من كل سلعة وذلك حتى يمكن الوصول إلى رقم معين يبين الرقم القياسي لأسعار الصادرات أو الواردات ، أما إذا كان البلد يصدر سلعة واحدة فقط ويستورد سلعة واحدة فإن حساب معدلات التبادل في هذه الحالة أسهل بكثير نظراً لأن الصادرات تكون سلعة واحدة مثل النفط بالنسبة لبعض البلدان مثل ليبيا والسعودية والكويت..... الخ كذلك إذا افترضنا بأن البلد يستورد سلعة واحدة فإن هذ يسهل عملية حساب الرقم القياسي للواردات ومعدل التبادل قد يكون في صالح البلد وقد يكون في غير صالح البلد ، وحتى يكون معدل التبادل في صالح البلد فإن معدل التبادل يكون اكبر من (100) بعد سنة الأساس ويرتفع طردياً مع الزمن ((أي إن أسعار الصادرات ترتفع بنسبة اكبر مما ترتفع به أسعار الواردات)) أم إذا كانت معدلات التبادل في انخفاض بعد سنة الأساس أي اقل من (100) ومتناقصة باستمرار ، فإن هذا معناه إن معدلات التبادل تسير في غير صالح هذا البلد (أسعار صادراته لا ترتفع بنفس النسبة التي ترتفع بها أسعار وارداته) وهو ما يسبب كثيراً من المشاكل في التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ولو تأملنا في الجدول رقم (4) الخاص بالأرقام القياسية الإجمالية ومعدلات التبادل التجاري وتحديداً معدل التبادل التجاري الصافي للجماهيرية لوجدناه يرتفع بشكل سريع وكبير حيث أصبح المعدل في سنة 2001 تقريبا ضعف معدل التبادل في سنة 1998 وفي سنة 2002 أصبح يزيد عن ثلاث إضعاف الأمر الذي يعنى إن معدلات التبادل التجاري الصافي للجماهيرية خلال السنوات الأخيرة هو في صالحها ومرد ذلك إلى التطورات الأخيرة في الاساحة العالمية وما طرأ على أسعار النفط من ارتفاع ، النفط الذي يعتبر السلعة الرئيسية في التصدير كما اشرنا سالفاً ، وذلك يعنى إن الاقتصاد الليبي مستفيد من التبادل التجاري بينه وبين بقية بلدان العالم التي يتاجر معها.

- معدل التبادل التجاري الإجمالي :-

وهو عبارة عن ذلك المعدل الذي يوضح العلاقة بين التغيرات في كمية الصادرات والواردات من سنة إلى أخرى ويمكن حسابه بالطريقة التالية :

$$\text{معدل التبادل التجاري الإجمالي} = \frac{\text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لكمية الواردات}} \times 100$$

إذا كانت النسبة المتحصل عليها أكبر من مائة فإن هذا يعني إن الزيادة في كمية الصادرات كانت أكبر من الزيادة في كمية الواردات أما إذا كانت النسبة المتحصل عليها أصغر من مائة فإن هذا يعني إن الزيادة في كمية الصادرات كانت أصغر من الزيادة في كمية الواردات.

ومن خلال الجدول نلاحظ إن معدل التبادل التجاري الإجمالي متذبذب فأحياناً يرتفع وأحياناً ينخفض ولم تصل قيمته أكبر من مائة إلا في سنة واحدة وهي سنة 2000 ف ثم أخذ في الانخفاض إلى أن وصل إلى أقل قيمة له بالنسبة للسنوات الموضحة في الجدول وهي (57.1) في سنة 2002 ف وهي نسبة صغيرة جداً لهذا المعدل وتشير هذه النسبة إلى أنه لكل وحدة واحدة من الصادرات الليبية تتحصل ليبيا على (57.1) وحدة فقط من الواردات إن قراءات المؤشر تشير إلى أنها في غير صالح الاقتصاد الوطني الليبي .

جدول رقم(4): الأرقام القياسية للصادرات والواردات ومعدلات التبادل التجاري الصافي الإجمالي والدخلي للاقتصاد الليبي للفترة 1998-2002

السنة	الرقم القياسي لأسعار الصادرات	الرقم القياسي لأسعار الواردات	الرقم القياسي لكمية الواردات	الرقم القياسي لكمية الصادرات	الرقم القياسي لقيمة الواردات	الرقم القياسي لقيمة الصادرات	معدل التبادل التجاري الصافي	معدل التبادل التجاري الإجمالي	معدل التبادل التجاري داخلي
1998	92.7	1009.7	71.1	91.3	72.7	100.0	84.5	77.9	60.1
1999	125.3	129.3	81.5	83.9	112.6	111.1	96.9	94.9	78.9
2000	192.0	125.4	75.5	58.5	160.0	73.4	153.1	129.1	115.6
2001	196.9	123.0	83.4	101.3	163.8	91.3	160.1	82.3	133.5
2002	416.4	146.3	71.4	125.1	297.3	183.0	284.6	57.1	203.2

الجدول من إعداد الباحث استناداً على :
البيانات الواردة من الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق للأرقام القياسية للتجارة الخارجية لسنة 2004.

معدل التبادل التجاري الداخلي:

وهو ذلك المعدل الذي يوضح لنا مقدار ما يمكن استيراده مقابل صادراتنا فقط وهذا المعدل يأخذ في الاعتبار كمية الصادرات وكمية الواردات والعلاقة بين أسعارها نسبة إلى سنة الأساس ويتحدد المعدل بالصيغة المعدلة.

$$\text{معدل التبادل التجاري الداخلي} = \frac{(\text{الرقم القياسي لكمية الصادرات} \times \text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات} \times 100)}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

وكل ما كان المعدل أكبر من مائة فإن ذلك يعني تحسن وضع الدولة الاقتصادي أي إن أسعار صادراتها زادت بنسبة أكبر من الزيادة في أسعار وارداتها .

ومن خلال استعراض البيانات الواردة بالجدول رقم (4) تبين إن معدل التبادل التجاري الداخلي في ارتفاع مستمر بين عامي 1998 و 2002 ف بل انه قد وصل إلى الضعف تقريباً في سنة 2000 ثم وصل في سنة 2002 إلى ما يزيد عن ثلاثة أضعاف ما كان عليه في سنة 1998 وهو ما يعني إن المقدره الاستيرادية قد زادت لان حصيلة الصادرات الليبية قد زادت بحوالي الثلاث أضعاف أو يزيد وتجدد الإشارة هنا إلى إن السبب في زيادة حصيلة الصادرات الليبية هو أمر مرده إلى زيادة حصيلة الصادرات النفطية التي تشكل اغلب حصيلة الصادرات وذلك بسبب ارتفاع أسعار منتجات النفط في أسواق العالم خلال هذه السنوات إن ما سبق يعني إن هذا المؤشر يسير في اتجاه مصلحة الاقتصاد الليبي.

الاستنتاجات والتوصيات :

- الاستنتاجات:-

- 1- يمكن أن نوجز النتائج المستخلصة من هذه الدراسة في النقاط الآتية :-
1- هيمنة القطاع النفطي على الصادرات الليبية ، فمن خلال تتبع حجم الصادرات الليبية النفطية وغير النفطية نجد إن الصادرات النفطية لها الذسبة العظمى والتي لم تتخفف طيلة سنوات الدراسة عن 92.1% أما الصادرات الغير نفطية لم يتبقى لها إلا الجزء الضئيل الذي لم يتجاوز طيلة سنوات الدراسة عن 7.9% و هي نسبة ضئيلة تؤكد اعتماد الاقتصاد الليبي على تصدير سلعة واحدة الأمر الذي يجعل الاقتصاد الليبي تحت رحمة سلعة النفط وما يجري لأسعارها في السوق العالمي .
- 2- أغلب السلع الليبية من الصادرات غير النفطية سلع متنوعة وتعتمد ليبيا في إنتاجها على موارد إنتاجية غالية الثمن ومكلفة مثل الصادرات الليبية من بعض السلع الزراعية ومنتجات الحيوانات التي تتطلب عنصر الماء كعنصر ضروري وهو من العناصر النادرة و غالي الثمن ، مما يعني إن الاستمرار في الإنتاج يمثل إضرار مباشر بالموارد المحدودة ، كما إن اغلب الصادرات الليبية غير النفطية ما هي إلا صفقات تجارية غير منتظمة .
- 3- إن الاقتصاد الليبي اقتصاد منفتح على الاقتصاد العالمي.
- 4- ارتفاع معدلات التبادل التجاري الصافي الداخلي بسبب الارتفاع في أسعار الصادرات الليبية بالنسبة إلى أسعار الواردات ، الأمر الذي ييشر بإمكانية استمرار برامج التنمية الاقتصادية وإمكانية التحول إلى مصادر أخرى بديلة للقطاع النفطي .

- التوصيات:

- من خلال استعراض النتائج السابقة يمكن أن نقدم بعض التوصيات في سبيل رفع وتفعيل دور الصادرات الليبية مستقبلاً ...
- 1- إن اعتماد الاقتصاد على تصدير سلعة واحدة يجعله رهين هذه السلعة من حيث الطلب الموجود عليها وأسعارها مستقبلاً وهو ما يعني ضرورة السعي وراء تنويع

الصادرات والاتجاه إلى الصناعات التي لها علاقة بالصناعات النفطية وإنتاج النفط الخام لهذا النوع من الموارد الطبيعية من ميزة تنافسية وهبها الله سبحانه وتعالى لهذا البلد ، فالصناعات الكيماوية والبيتروكيماوية أثبت نجاحها وذلك من خلال تجربة السنوات السابقة ، وهوما يعني إن الاهتمام بهذه الصناعات من شأنه أن يسهم في تنويع ولو بسيط في الصادرات الليبية .

2- وضع حد لتصدير السلع التي هي في شكل صفقات تجارية لم يراعى فيها تكاليف إنتاجها بالداخل حيث إن أغلبها يعتمد على موارد نادرة ، فليس من المعقول أن تقوم دولة بتصدير سلع زراعية تعتمد على المياه العذبة في حين هي مهددة بالفقر المائي مستقبلاً .

3- الاستفادة القصوى من ارتفاع العائدات النفطية في هذه الفترة ومحاولة استخدامها في تطوير واستغلال الموارد التي بها ميزة تنافسية كالاتمام بالموروث الثقافي والسياحي خاصة وان الجماهيرية مهد الحضارات القديمة المتعددة وكذلك لوقوعها في قلب العالم القديم وامتلاكها لشاطئ بطول ألفين كيلو متر تقريباً ، والاهتمام بالبذبة النحتية للبلد وربطها ببلدان المغرب العربي .

4- استغلال الموقع الجغرافي للجماهيرية بجعلها منطقة للتجارة الحرة بين أوربا وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

الهوامش:

(1) -تقرير لجنة بيرسون ((أنماط في التنمية)) تقرير اللجنة حول التنمية في العالم (لندن مطبعة بال مال (1969)

(2) -، د. إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية / ، الطبعة الأولى ، نوفمبر 1989، ص 176.

(3) - (المرجع السابق) ص153.

(4) - نظرية الميزة النسبية هي إحدى نظريات التجارة الخارجية للاقتصادي الشهير ديفد ريكاردو ومفادها إن الدولة تخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تملك في إنتاجها ميزة نسبية ، تكلفة إنتاجها أقل نسبياً في هذه الدولة مقارنة بالدول المنافسة الأخرى وتعرف هذه النظرية أيضا بنظرية التكاليف النسبية .

(5) -سيف الإسلام ألقذافي ، ليبيا والقرن الواحد والعشرين، رسالة ماجستير منشورة، دار المهى للثقافة والآداب، بيروت، 2002، ص 170.

(6) -د/ عبد الله شامية، الصادرات الليبية ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي/ خريف 1991، ص 149.

(7) المرجع السابق، ص 150-151.

- (1) -تقرير لجنة بيرسون ((أنماط في التنمية)) تقرير اللجنة حول التنمية في العالم (لندن مطبعة بال مال 1969)
- (2) -، د. إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية / ، الطبعة الأولى ، نوفمبر 1989، ص 176.
- (3) - (المرجع السابق) ص153.
- (4) - نظرية الميزة النسبية هي إحدى نظريات التجارة الخارجية للاقتصادي الشهير ديفد ريكاردو ومفادها إن الدولة تخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تملك في إنتاجها ميزة نسبية ، تكلفة إنتاجها أقل نسبياً في هذه الدولة مقارنة بالدول المنافسة الأخرى وتعرف هذه النظرية أيضا بنظرية التكاليف النسبية .
- (5) -سيف الإسلام ألقذافي ، ليبيا والقرن الواحد والعشرين، رسالة ماجستير منشورة، دار المهى للثقافة والآداب، بيروت، 2002، ص 170.
- (6) -د/ عبد الله شامية، الصادرات الليبية ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي/ خريف 1991، ص 149.
- (7) المرجع السابق، ص 150-151.